المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

22/03/2016

أسبوع تحسيسي لمناهضة العنف بوزان

2434/17

هيام بحراوي

انطلق بإقليم وزان الأسبوع المنصرم، أسبوع تحسيسي لمناهضة العنف بالوسط المدرسي، أشرف على إطلاق فعالياته من فضاء ثانوية محمد الخامس، كل من المدير الإقليمي لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني بوزان، وعضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالشمال.

وقد عرف البرنامج تنظيم لقاءات تواصلية جمعت التلاميذ والأساتذة احتضنت فقراتها ثانويات بالجماعات الترابية، زومي، مقريصات، المجاعرة، مصمودة، كانت جميعها تحت شعار «جميعا من أجل مؤسسات تعليمية بدون عنف».

ودعا المشاركون في هذا الأسبوع التعليمي إلى ضرورة الإنصات لمكونات المؤسسة التعليمية لمحاربة العنف المدرسي، ودمقرطة الحياة المدرسية بوضع آليات تسمح للتلميذ بإسماع صوته وتفعيل الأندية التربوية ودعمها، والارتقاء بأدوارها التي تصب في بحر تفجير الطاقات، واكتشاف المواهب والتربية على المواطنة والتشبع بقيم حقوق الإنسان.

كما طالب المتدخلون في اللقاءات التواصلية المنظمة بتأهيل المؤسسات التعليمية وأقسامها الداخلية من خلال تعزيز شبكة المؤسسات التعليمية بالمكتبات المدرسية وبفضاءات بمواصفات محترمة تسمح بممارسة الأنشطة الإبداعية والفنية.

كما تمت المطالبة بضرورة انفتاح المؤسسات التعليمية على المجتمع المدني، وتمت مطالبة السلطات المحلية والدرك الملكي والمجالس المنتخبة بالتسريع بتجفيف كل منابع العنف في محيط المؤسسات التعليمية.

يشار إلى أن الحملة التحسيسية لمناهضة العنف بالوسط المدرسي ساهمت في تنشيط فقراتها الفكرية والثقافية والفنية والإبداعية المديرية الإقليمية للتعليم واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان وفدرالية أمهات وآباء التلاميذ والمجلس العلمي المحلي والسلطات المحلية والدرك الملكي والمجالس المنتخبة وأندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان والمركزين الجهوي والإقليمي لمناهضة العنف بالوسط المدرسي ومؤسسات دور الشباب والمراكز الصحية وجمعيات المجتمع المدني.

2938/1

السلفيون يحتجون على طي الدولة لملف المراجعة

دعت اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين إلى الاحتجاج أمام مقر حزب العدالة والتنمية للتذكير بمناسبة مرور 5 سنوات على ما وصفه بلاغ لها بـ«اتفاق 25 مارس 2011 المبرم بين المعتقلين الإسلاميين من جهة، وأطراف من الدولة ممثلة في المندوب العام السابق والكاتب العام لوزارة العدل والأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بشهادة وحضور وزير العدل والحريات الحالي مصطفى الرميد بصفته الحقوقية آنذاك»، والذي كان من أهم بنوده «مراجعة الملفات القابلة للمراجعة والتي استنفدت كل وسائل الطعون، ومعالجة القضايا العالقة معالجة عادلة في أقرب الآجال وتفعيل مسطرة العفو».

وأكدت اللجنة أنها تؤمن بمشروعية هذا الاتفاق وتتشبث به كحل أدنى ارتضته جميع الأطراف لملف المعتقلين الإسلاميين وهو ما جعلها تقرر الدعوة إلى الاحتجاج أمام مقر الحزب للمطالبة بتفعيل بنوده.

مخيمات تندوف ..الرق والاستعباد على مرأى ومسمع الأمم المتحدة

2/3858

في الوقت الذي تطالب فيه شعوب العالم بحقوق من الجيل الثالث باعتبار أن الحقوق التقليدية صارت مكسبا، لا زال سكان مخيمات تندوف بالتراب الجزائري محرومين حتى من الحق في الحياة في أدنى مستوياته...الحق في الحرية بعيدا عن مظاهر الرق والاستعباد وكل الممارسات الحاطة من الكرامة.

فالواقع المعاش بهذه المخيمات مليء بقصص تحكي عن واقع الرق والعبودية والاختطاف والقمع الذي يعيش تحت سقفه محتجزو المخيمات بكل شرائحهم ومن مختلف الفئات العمرية بمن فيهم الأطفال الأبرياء والشيوخ في تجاهل صارخ لكل المواثيق والاعلانات الدولية المرتبطة بحقوق الانسان وبالحق في حياة كريمة. وتنتصب أمام الأمم المتحدة وقائع دامغة وصادمة، لعل أبرزها تلك التي تطرق اليها الفيلم الوثائقي «المسلوب» من إخراج الأسترالية من أصل بوليفي فيوليتا آيالا والأسترالي دان فولشو، والذي يستعرض على مدى 78 دقيقة قصصا مؤلمة لممارسة الرق والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية بهذه المخيمات.

ويتضمن الوثائقي مقابلات مع صحراويين ذوي بشرة سمراء والذين يكشفون بدورهم عن شهادات مؤثرة حول العيش تحت العبودية المعاصرة في القرن الحادي والعشرين، بالإضافة إلى عرضه قصصا عن الانقسامات العرقية والطبقية داخل مجتمع يضم قبائل عربية صحراوية وأخرى من أصول إفريقية من جنوب الصحراء. ويعد هذا الفيلم جزء من إبداعات عديدة وثقت لمعاناة السكان المحتجزين ومن أشهرها الرواية الإسبانية «بيسوس دي أرينا» (قبل الرمال) والتي تحكي الظروف المعيشية القاسية والممارسات اللا إنسانية والعبودية التي تفرضها قيادة «البوليساريو» على ساكنة مخيمات تندوف.

وإلى جانب هذه الأعمال الأجنبية التي حرك أصحابها وازع الدفاع عن حقوق الإنسان ومؤازرة المستعبدين في زمن الحرية والكرامة ، فإن ما تطرق اليه المخرج لحسن البهروتي في فيلمه «هوية جبهة» يعزز هذه الحقائق بحيث يميط ،في جزء منه ، اللثام عن الجرائم التي ارتكبت بحق العديد من الصحراويين من قبل قيادة البوليساريو وبدعم وحماية من الجزائر الراعية لهذا الكيان المجرد من كل شيء والمسلح فقط بوسائل التعذيب والقمع وانتهاك حقوق الإنسان.

وفي تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء عبر محمد سالم الشرقاوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون سمارة عن أسفه لاستمرار المظاهر الحاطة من الكرامة والمنتهكة لحقوق الإنسان، مشددا على ضرورة تحرير الساكنة من قبضة قيادة البوليساريو ومن ظروف العيش المزرية.

وأكد أن ما يساعد على انتشار مثل هذه الممارسات هو أن المخيمات محاصرة ومغلوقة في وجه آليات رصد انتهاكات حقوق الإنسان وفي وجه المنظمات الحقوقية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام.

وأشاد بالمقابل بكون الأجهزة الحقوقية والمجتمع المدني بالأقاليم الجنوبية للمملكة بإمكانهم القيام بمهامهم وإعداد تقارير تسلط الضوء على وضعية حقوق الإنسان بهذه المناطق. يشار الى أن اللجان الجهوية لحقوق الإنسان تنظر في جميع الحالات المحلية والجهوية لخرق حقوق الإنسان وتقوم ببحثها ومعالجتها وإعداد توصيات بشأنها. كما تقوم اللجان الجهوية بتنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة.

وفي الوقت الذي تلجأ فيه البوليساريو وراعيتها الجزائر الى شماعة حقوق الإنسان للتشويش على المغرب، فإنهما يضربان حصارا محكما على مخيمات تندوف التي تبقى مغلقة في وجه المنظمات الحقوقية الدولية المعنية بحقوق الإنسان مما يشجع على ارتكاب المزيد من الخروقات وانتشار ممارسات العبودية والرق وكل المظاهر التي تعود الى قانون الغاب.

إعداد عبد القادر الحجاجي -(وم ع)

وزان

3698/6

مناهضة العنف المدرسي

شهدت رحاب ثانوية محمد السادس التأهيلية بمقريصات (إقليم وزان)، أول الأربعاء و الخميس، تنظيم لقاءات تحسيسية في إطار الأسبوع الإقليمي لمناهضة العنف المدرسي المنظم من طرف المديرية الإقليمية لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني بوزان، تحت شعار «جميعا من أجل مؤسسات تعليمية بدون عنف».

وشكلت التظاهرة التربوية مناسبة للتلاميذ وذويهم ونساء ورجال التعليم للاطلاع على المقاربات التي تعتمدها وزارة التربية الوطنية لمناهضة كل اشكال العنف داخل المؤسسات التعليمية وفي محيطها، وكذا دور اللجنة الجهوية لحقوق الانسان لتكريس قيم الحوار والمواطنة واحترام خصوصيات الغير.

كما شكلت المناسبة، المنظمة بتعاون مع جمعية أجيال للتنمية بمقريصات، فرصة لتسليط الضوء على بعض الممارسات الجيدة للتحسيس بخطورة بعض الآفات الاجتماعية، وعرض ابداعات بعض التلاميذ لمناهضة العنف والدعوة الى جعل الحوار والتسامح سمة التعايش داخل الفضاء المدرسي خاصة والمجتمع عامة.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشارك في اجتماع بجنيف حول تحديات حماية حقوق الإنسان

5341/12

جنيف (و م ع)- يشارك وفد عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يترأسه رئيس المجلس إدريس اليزمي، ما بين 21 و23 مارس الجاري، بجنيف، في الدورة 29 للاجتماع السنوي للجنة الدولية للتنسيق بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والتي تضم مئات المؤسسات الوطنية.

وتعقد هذه اللجنة اجتماعها هذه السنة حول موضوع (التحديات الراهنة لحماية حقوق الإنسان)، من خلال إبراز دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في حالات النزاع ومرحلة ما بعد النزاع، وفي حماية اللاجئين، وطالبي اللجوء، والمهاجرين المرحلين. كما ستنكب، أيضا، على دور هذه المؤسسات في محاربة عدم التسامح والعنصرية وكراهية الأجانب ويتضمن برنامج هذه الدورة، أيضا، المشروع الجديد للتواصل الخاص باللجنة الدولية للتنسيق، وتقديم المصادقة على التقرير المالي والأدبي للجنة، وتجديد أعضاء المكتب، وانتخاب رئيس وكاتب اللجنة، وكذا تقديم تقرير لجنة الاعتماد. وفي سابقة لها، سيتم إحداث خلال هذه الدورة فضاء لتبادل المعارف التي تمكن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من التفاعل فيما بينها في ما يتعلق بالمواضيع المدرجة في جدول الأعمال وتقاسم التجارب، والممارسات الجيدة ونشرها. كما سيتم تسليم شهادات الاعتماد بالنسبة إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وخاصة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والتي تم التأكد من مطابقتها لمبادئ باريس من قبل لجنة التنسيق في نونبر 2015. وخلال هذه الدورة، ستنظم شبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان، أيضا، اجتماعا للجنة التسيير وجمعيتها العامة.

ومن المنتظر تنظيم أنشطة موازية حول مواضيع متعلقة بـ "المقاربة على أساس حقوق الإنسان لوظيفة الوسيط"، و"الوقاية من التعذيب في إفريقيا" و"دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الوقاية من النزاعات وحماية ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال أوضاع ما بعد النزاعات".

بالإضافة إلى ذلك، سيعقد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان اجتماعات ثنائية، على هامش هذا اللقاء مع المفوض السامي للأمم المتحدة المكلف بحقوق الإنسان، وجمعية الوقاية من التعذيب، والرئاسة الجديدة للجنة الدولية للتنسيق ورؤساء المؤسسات العربية والإفريقية واللاتينية.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشارك في اجتماع بجنيف حول تحديات حماية حقوق الإنسان

فبراير.كوم كتب يوم الإثنين 21 مارس 2016 م على الساعة 11:48

يشارك وفد عن **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، يترأسه رئيس المجلس إدريس اليزمي، ما بين 21 و23 مارس الجاري، بجنيف، في الدورة الـ 29 للاجتماع السنوي للجنة الدولية للتنسيق بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والتي تضم مئات المؤسسات الوطنية.

وتعقد هذه اللجنة اجتماعها هذه السنة حول موضوع « التحديات الراهنة لحماية حقوق الإنسان »، من خلال إبراز دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في حالات النزاع ومرحلة ما بعد النزاع، وفي حماية اللاجئين، وطالبي اللجوء، والمهاجرين المرحلين.

كما ستنكب أيضا على دور هذه المؤسسات في محاربة عدم التسامح والعنصرية وكراهية الأجانب.

ويتضمن برنامج هذه الدورة، أيضا، المشروع الجديد للتواصل الخاص باللجنة الدولية للتنسيق، وتقديم والمصادقة على التقرير المالي والأدبي للجنة، وتجديد أعضاء المكتب، وانتخاب رئيس وكاتب اللجنة، وكذا تقديم تقرير لجنة الاعتماد.

وفي سابقة لها، سيتم إحداث خلال هذه الدورة فضاء لتبادل المعارف التي تمكن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من التفاعل فيما بينها في ما يتعلق بالمواضيع المدرجة في جدول الأعمال وتقاسم التجارب، والممارسات الجيدة ونشرها.

كما سيتم تسليم شواهد الاعتماد بالنسبة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وخاصة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والتي تم التأكد من مطابقتها لمبادئ باريس من قبل لجنة التنسيق في نونبر 2015 .

وخلال هذه الدورة، ستنظم شبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان، أيضا، اجتماعا للجنة التسيير وجمعيتها العامة.

ومن المنتظر تنظيم أنشطة موازية حول مواضيع متعلقة بـ « المقاربة على أساس حقوق الإنسان لوظيفة الوسيط »، و »الوقاية من التعذيب في إفريقيا »، و »دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الوقاية من النزاعات وحماية ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال أوضاع ما بعد النزاعات ».

بالإضافة إلى ذلك، سيعقد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان اجتماعات ثنائية، على هامش هذا اللقاء مع المفوض السامي للأمم المتحدة المكلف بحقوق الإنسان، وجمعية الوقاية من التعذيب، والرئاسة الجديدة للجنة الدولية للتنسيق ورؤساء المؤسسات العربية والإفريقية واللاتينية.

المندوبية: التعذيب في السجون مزايدات سياسية مرفوضة

أضيف في 21 مارس 2016 الساعة 14:51

كواليس اليوم: متابعة

تم في الآونة الأخيرة تداول مجموعة من الخرجات الإعلامية المتضاربة حول ادعاءات ب"تعذيب وسوء معاملة" فئة معينة من نزلاء المؤسسات السجنية. وردا على هذه المزاعم التي جاءت على لسان جهات تدعي الدفاع عن هذه الفئة، تؤكد المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج أنها ادعاءات كاذبة ولا تعدو أن تكون مزايدات سياسية مرفوضة. وقالت المندوبية العامة، في بلاغ لها توصل موقع "كواليس اليوم" بنسخة منه، إنها تعمل على تطبيق المقتضيات التشريعية والتنظيمية المنظمة للمؤسسات السجنية على قدم المساواة بين كافة السجناء، وادعاء البعض وجود "حالات تعذيب أو سوء معاملة" ما هو إلا مزايدة مجانية منهم تخدم أجندة لا تعكس غيرة حقيقية على مصالح نزلاء السجون ولا أي انشغال صادق بحقوقهم، بل تستغل الفئة المعنية من السجناء كبضاعة تتجر فيها سياسيا. كما تؤكد المندوبية العامة أن قطاع السجون هو قطاع دولة يحكمه إطار تشريعي وتنظيمي واضح، ويجب أن يبقى في منأى عن المزايدات والرهانات السياسية الضيقة التي تريد بعض الجهات أن تقحمه فيها. أخيرا، لا يخفى على أحد أن المندوبية العامة في تفاعل مستمر مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المؤسسة الوطنية المكلفة دستوريا بالدفاع عن حقوق الإنسان والنهوض بها، إذ تتلقى باستمرار شكاوى وطلبات خاصة تبث فيها في حينه، وكذا طلبات زيارات لهؤلاء السجناء في مختلف سجون المملكة، فضلا عن تفاعلها اليومي مع منظمات المجتمع المدني الجادة والنشيطة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان عموما، وعن حقوق السجناء على وجه الخصوص دون استثناء ولا تمييز.

http://www.cawalisse.com/105260/03/14/51/38

نداء طنجة.. توصيات حول تقنين الكيف وملتمس إلى الملك

21 مارس 2016 - 12:40

فرح الباز

أوصى المشاركون في الندوة الدولية حول الكيف والمخدرات، المنظمة بدعوة من مجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة، بتعديل الظهير الشريف لـ 1974 المتعلق بزجر الإدمان على المخدرات السامة ووقاية المدمنين على هذه المخدرات، من أجل نزع الطابع الجرمي عن استهلاك للمخدرات، وتعويض العقوبات السالبة بتدابير علاجية قائمة على احترام حقوق وكرامة الأشخاص المتعاطين.

ودعا المشاركون في هذه الندوة، التي عقدت يومي الجمعة والسبت الأخيرين (18 و19 مارس)، في مقر جهة طنجة تطوان الحسيمة، إلى التفكير الجماعي بين مختلف المؤسسات المعنية لاستثمار فرصة مراجعة القانون الجنائي من أجل تعديل الظهير الشريف لـ1974 المشار إليه، من أجل عدم تجريم الزراعة النظامية والمراقبة للقنب الهندي كجزء من سيناريو تقنين وضبط الدولة لزراعته قصد الاستعمالات الطبية والصناعية.

كما أوصى "نداء طنجة"، الذي أصدره المشاركون في الندوة الدولية، بتعميق التفكير الجماعي والتشاركي بشأن الحلول القانونية الملائمة التي يضمنها الدستور لوضعية مزارعي القنب الهندي المتابعين في إطار مقتضيات الظهير الشريف لـ1974 ساري المفعول.

ورفع المشاركون والمشاركات في الندوة الدولية ملتمسا إلى الملك محمد السادس قصد دراسة إمكانية تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للقيام بدراسة، على أساس تشاوري مع كافة الفاعلين المعنيين، لآفاق تحديد سياسة عمومية بديلة في مجال المخدرات من منظور التنمية المستدامة والتأهيل الاقتصادي والاجتماعي لمزارعي القنب الهندي الفقراء، وتقنين وضبط زراعة هذا المنتوج، وتثمين استعمال القنب الهندي في المجالات الطبية والصناعية.

وتضمن الملتمس أيضا دراسة إمكانية تكليف المجلس الوطني لحقوق الإنسان للقيام بدراسة، على أساس تشاوري مع كافة الفاعلين المعنيين، لآفاق تعديل المنظومة القانونية المتعلقة بالمخدرات من منظور حقوق الإنسان.

يشار إلى أن الندوة الدولية حول الكيف والمخدرات، المنظمة بدعوة من مجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة، وبشراكة مع جمعية محاربة السيدا وكونفدرالية جمعيات صنهاجة الريف للتنمية، تميزت بحضور ومشاركة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان وفاعلين مدنيين وأكاديميين وخبراء وطنيين ودوليين ومنتخبين، والقطاعات الحكومية المعنية.

http://www.kifache.com/87602

الأمن يتدخل لفك معتصم ضحايا سنوات الرصاص امام مجلس اليزمي

أضيف في 21 مارس 2016 الساعة 58 : 16

تدخلت السلطات الامنية يوم الاثنين 21 مارس، لفض معتصم "ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان "المعتصمون امام المجلس الوطني لحقوق الانسان بالرباط منذ 21/1/2015. وقال مصدر من المعتصمين أن السلطات الامنية عمدت إلى نزع اللافتة التي تعبر عن اعتصامهم ومطالبهم كما اخدوا ممتلكاتهم في الوقت الذي يشارك المجلس في الدورة 29 لمجلس حقوق الانسان بجنيف .

وقال المعتصمون انهم يدينون " هذا الإعتداء الممنهج على حق ضحايا سنوات الرصاص في الاحتجاج السلمي والمطالبة بحقوقهم . مستنكرين الميز الواضح في التعامل مع ملفات الضحايا وما يتعرض له معتصم الكرامة من هجوم جديد من طرف القوات العمومية والسلطات المحلية التي تتدخل كل مرة لتفريق المعتصمين بالقوة والإكراه ".

كما أدان المعتصمون **عدم تجاوب المجلس الوطني لحقوق الإنسان مع مطالبهم المشروعة** ،و انقلابه على اتفاق 31 غشت القاضي بالتسوية عبر الحل المحلي . مؤكدين على استمرار الضحايا في المطالبة بحقوقهم التي تضمن لهم الكرامة والإنصاف بكافة الوسائل المشروعة والاستمرار في الاعتصام مرفوقا بكل الأشكال النضالية الى ان يتوصلوا بكامل حقوقهم اسوة بمن عوضوا من ضحايا سنوات الرصاص .

http://www.zoompresse.com/news8816.html

مخيمات تندوف ....الرق والاستعباد على مرأى ومسمع الأمم المتحدة

00:07:00 22/03/2016

في الوقت الذي تطالب فيه شعوب العالم بحقوق من الجيل الثالث باعتبار أن الحقوق التقليدية صارت مكسبا، لا زال سكان مخيمات تندوف بالتراب الجزائري محرومين حتى من الحق في الحياة في أدنى مستوياته...الحق في الحرية بعيدا عن مظاهر الرق والاستعباد وكل الممارسات الحاطة من الكرامة.

فالواقع المعاش بهذه المخيمات مليء بقصص تحكي عن واقع الرق والعبودية والاختطاف والقمع الذي يعيش تحت سقفه محتجزو المخيمات بكل شرائحهم ومن مختلف الفئات العمرية بمن فيهم الأطفال الأبرياء والشيوخ في تجاهل صارخ لكل المواثيق والاعلانات الدولية المرتبطة بحقوق الانسان وبالحق في حياة كريمة.

وتنتصب أمام الأمم المتحدة وقائع دامغة وصادمة، لعل أبرزها تلك التي تطرق اليها الفيلم الوثائقي "المسلوب" من إخراج الأسترالية من أصل بوليفي فيوليتا آيالا والأسترالي دان فولشو، والذي يستعرض على مدى 78 دقيقة قصصا مؤلمة لممارسة الرق والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية بهذه المخيمات.

ويتضمن الوثائقي مقابلات مع صحراويين ذوي بشرة سمراء والذين يكشفون بدورهم عن شهادات مؤثرة حول العيش تحت العبودية المعاصرة في القرن الحادي والعشرين، بالإضافة إلى عرضه قصصا عن الانقسامات العرقية والطبقية داخل مجتمع يضم قبائل عربية صحراوية وأخرى من أصول إفريقية من جنوب الصحراء.

ويعد هذا الفيلم جزء من إبداعات عديدة وثقت لمعاناة السكان المحتجزين ومن أشهرها الرواية الإسبانية "بيسوس دي أرينا" (قبل الرمال) والتي تحكي الظروف المعيشية القاسية والممارسات اللا إنسانية والعبودية التي تفرضها قيادة "البوليساريو"على ساكنة مخيمات تندوف.

وإلى جانب هذه الأعمال الأجنبية التي حرك أصحابها وازع الدفاع عن حقوق الإنسان ومؤازرة المستعبدين في زمن الحرية والكرامة ، فإن ما تطرق اليه المخرج لحسن البهروتي في فيلمه "هوية جبهة" يعزز هذه الحقائق بحيث يميط ،في جزء منه ، اللثام عن الجرائم التي ارتكبت بحق العديد من الصحراويين من قبل قيادة البوليساريو وبدعم وحماية من الجزائر الراعية لهذا الكيان المجرد من كل شيء والمسلح فقط بوسائل التعذيب والقمع وانتهاك حقوق الإنسان.

وفي تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء عبر محمد سالم الشرقاوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون سمارة عن أسفه لاستمرار المظاهر الحاطة من الكرامة والمنتهكة لحقوق الإنسان، مشددا على ضرورة تحرير الساكنة من قبضة قيادة البوليساريو ومن ظروف العيش المزرية.

وأكد أن ما يساعد على انتشار مثل هذه الممارسات هو أن المخيمات محاصرة ومغلوقة في وجه آليات رصد انتهاكات حقوق الإنسان وفي وجه المنظمات الحقوقية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام .

وأشاد بالمقابل بكون الأجهزة الحقوقية والمجتمع المدني بالأقاليم الجنوبية للمملكة بإمكانهم القيام بمهامهم وإعداد تقارير تسلط الضوء على وضعية حقوق الإنسان بهذه المناطق.

يشار الى أن اللجان الجهوية لحقوق الإنسان تنظر في جميع الحالات المحلية والجهوية لخرق حقوق الإنسان وتقوم ببحثها ومعالجتها وإعداد توصيات بشأنها.

كما تقوم اللجان الجهوية بتنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة.

وفي الوقت الذي تلجأ فيه البوليساريو وراعيتها الجزائر الى شماعة حقوق الإنسان للتشويش على المغرب، فإنهما يضربان حصارا محكما على مخيمات تندوف التي تبقى مغلقة في وجه المنظمات الحقوقية الدولية المعنية بحقوق الإنسان مما يشجع على ارتكاب المزيد من الخروقات وانتشار ممارسات العبودية والرق وكل المظاهر التي تعود الى قانون الغاب.

http://www.journalrif.com/news/13136-%D9%85%D8%AE%D9%8A%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%81-....%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D8%A8%D8%A7%D8%AF-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%B1%D8%A3%D9%89-%D9%88%D9%85%D8%B3%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9.html

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تطالب وزارة العدل والحكومة المغربية بتحقيق مطالب المضربين

في رسالة توصل الضمير بنسخة منها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تراسل الحكومة المغربية وتطالبها بالتدخل العاجل لحماية حياة المعتقلين المضربين عن الطعام المنصوص كما تنص على ذلك العهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان المصادق عليها من طرف المغرب، وفيما يلي نص الرسالة:

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان

المكتب المركزي

الرباط في 21 مارس 2016

عاجل جدا

إلى السادة :

رئيس الحكومة ـ رئاسة الحكومة ـ الرباط

وزير العدل والحريات ـ وزارة العدل والحريات ـ

الرباط

المندوب الوزاري ـ المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان ـ الرباط

رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ـ المجلس الوطني لحقوق الإنسان ـ الرباط

المندوب العام لإدارة السجون ـ المندوبية العامة لإدارة السجون ـ الرباط

الموضوع : طلب التدخل العاجل من أجل فتح الحوار مع المعتقلين السياسيين الصحراويين، مجموعة اكديم إزيك، المضربين عن الطعام قبل حدوث أي كارثة إنقاذا لحياتهم .

تحية طيبة وبعد،

تتابع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، ببالغ القلق، الإضراب المفتوح عن الطعام، الذي يخوضه المعتقلون السياسيون الصحراويون، مجموعة اكديم إزيك، بالسجن المحلي بسلا، منذ فاتح مارس 2016 ؛ ويتعلق الأمر بكل من : سيدأحمد لمجيد، حسان الداه ، النعمة أسفاري، محمد باني، إبراهيم الإسماعيلي، الشيخ بنكا،محمد بوريال، البشير خدا، محمد امبارك لفقيرالبشير بوتنكيزة، عبد الله أبهاه، أحمد السباعي، عبد الله التوبالي .

ونظرا، لأن هذا الإضراب بدخوله اليوم الواحد والعشرين، قد بدأ يأخذ منحى خطيرا، بعد نقل اثنين من المضربين مساء يوم الأحد إلى المستشفي وآخرين إلى مصحة السجن، جراء المضاعفات الصحية التي تسبب فيها الاضراب؛ من انخفاض في الوزن، وارهاق شديد، وآلام حادة بالبطن، واحساس بالغثيان، واضطرابات متعلقة بدقات القلب وبالضغط الدموي وبالنوم؛ خصوصا أنهم أعلنوا وقف تلقي كافة أشكال المراقبة الطبية التي تخضعهم لها الإدارة السجنية، من قبيل قياس الوزن والضغط وضربات القلب، ابتداء من 17 مارس 2016.

وعليه، فإن المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، يراسلكم، السادة : رئيس الحكومة، وزير العدل والحريات، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمندوب العام لإدارة السجون؛ من أجل :

أولا، التدخل العاجل قصد حماية الحق في الحياة المنصوص عليه في العهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان المصادق عليها من طرف بلادنا، وكذا في الدستور المغربي في مادته العشرين، وحتى لا يتفاجأ المسؤولون بحدوث فواجع، كما حدث في إضرابات سابقة للمعتقلين السياسيين بعدد من السجون .

ثانيا، الإسراع من أجل حمل المسؤولين المعنيين على فتح الحوار مع المضربين، والتجاوب مع مطالبهم المتعلقة بإعادة محاكمتهم أمام محكمة مدنية أو إطلاق سراحهم، بعد أن تم إلغاء محاكمة المدنيين أمام المحكمة العسكرية .

وفي انتظار التوصل بما يفيد تدخلكم العاجل لإنقاذ حياتهم، تقبلوا، أيها السادة، عبارات مشاعرنا الصادقة .

عن المكتب المركزي

الرئيس : أحمد لهايج

http://www.adamir.net/?p=18045

التامك ينفي وجود حالات تعذيب داخل السجون المغربية

الكاتب: كوثر زكيفى: 21 مارس 2016 –

نفت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج صباح اليوم الاثنين، الأخبار التي تناقلتها بعض المنابر الإعلامية مؤخرا، بكون نزلاء بعض المؤسسات السجنية يتعرضون للتعذيب وسوء المعاملة.

وأكدت المندوبية العامة لإدارة السجون في بلاغ لها، توصلت "الجريدة 24" بنسخة منه، أن الأخبار التي تم الترويج لها بهذا الخصوص مجرد ادعاءات كاذبة ومزايدات سياسية.

واعتبرت المندوبية العامة لإدارة السجون أن ادعاء البعض بوجود حالات تعذيب وسوء المعاملة داخل المؤسسات السجنية، مجرد مزايدة مجانية منهم، لخدمة أجندة لا تعكس غيرة حقيقية على مصالح نزلاء السجون ولا أي انشغال صادق بحقوقهم بل تستغل الفئة المعنية من السجناء كبضاعة تتجر فيها سياسيا.

وأضافت المندوبية العامة لإدارة السجون في نفس البلاغ، أن قطاع السجون هو قطاع دولة يحكمه إطار تشريعي وتنظيمي واضح، ويجب أن يبقى في منأى عن المزايدات والرهانات السياسية الضيقة التي تريد بعض الجهات أن تقحمه فيها.

وأشار ذات البلاغ، **أن المندوبية العامة لإدارة السجون تتفاعل بشكل مستمر مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، إذ تتلقى باستمرار شكاوي وطلبات خاصة تبث فيها في حينه، وكذا طلبات زيارات لهؤلاء السجناء في مختلف السجون المغربية، فضلا عن تفاعل يومي مع منظمات المجتمع المدني.

http://www.aljarida24.ma/p/societe/138178/

معتصم الكرامة يدين التدخل الأمني الذي تعرض له مناضلوه أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان

بواسطة عبد الله المصمودي - الأثنين 21 مارس 2016 16:48

في بلاغ توصلت "هوية بريس" بنسخة منه، "تعرض صباح اليوم ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المعتصمون أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط منذ 21/1/2015 لهجوم آخر من طرف السلطات الأمنية وعمدوا إلى نزع اللافتة التي تعبر عن اعتصامهم ومطالبهم كما أخذوا ممتلكاتهم بالقوة".

واستغرب الضحايا أن يقع هذا الاعتداء الأمني "في الوقت الذي يشارك المجلس في الدورة 29 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف".

كما أدان البلاغ "هذا الاعتداء الممنهج على حق ضحايا سنوات الرصاص في الاحتجاج السلمي والمطالبة بحقوقهم"، واستنكروا "الميز الواضح في التعامل مع ملفات الضحايا وما يتعرض له معتصم الكرامة من هجوم جديد من طرف القوات العمومية والسلطات المحلية التي تتدخل كل مرة لتفريق المعتصمين بالقوة والإكراه، دون أن تفكر في حق المعتصمين وكيفية عادلة لحل مشاكلهم المزمنة مع المجلس الوطني لحقوق الانسان".

وذكر البلاغ أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان "يديره أناس همهم تبذير أموال الوطن في تلميع صورته في المنتديات بالكذب والأباطيل دون أن يعملوا خطوة واحدة في تنزيل مضمون الفصل 161 من الدستور، الذي ينص على تولي هذا المجلس دوره في حماية كرامة وحقوق المواطنين".

كما أدان البلاغ "عدم تجاوب المجلس الوطني لحقوق الإنسان مع مطالبهم المشروعة"، وستهجانهم "انقلابه على اتفاق 31 غشت القاضي بالتسوية عبر الحل المحلي".

معتصم الكرامة يدين التدخل الأمني الذي تعرض له مناضلوه أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان

وأكد البلاغ "على استمرار الضحايا في المطالبة بحقوقهم التي تضمن لهم الكرامة والإنصاف بكافة الوسائل المشروعة.

والاستمرار في الاعتصام مرفوقا بكل الأشكال النضالية، إلى أن نتوصل بكامل حقوقنا أسوة بمن عوضوا من ضحايا سنوات الرصاص".

كما طالبت "التنسيقية الوطنية لضحايا الانتهاكات الجسيمة خلال سنوات الرصاص" بـ"الكشف عن مصير ضحايا الاختفاء القسري، وحل كل الملفات العالقة، والاعتذار الرسمي، وعدم التكرار، وتحقيق مصالحة حقيقة لا تستثني أي متضرر، وتنزيل كل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة".

ومن جهته أدان محمد حقيقي المستشار الحقوقي للتنسيقية الوطنية هذا "الاعتداء الممنهج الذي ما فتئ يتعرض له الضحايا المعتصمين، كما يدين عدم تجاوب المجلس الوطني لحقوق الإنسان مع مطالبهم المشروعة ويستهجن انقلابه على اتفاق 31 غشت القاضي بالتسوية عبر الحل المحلي".

و"أكد على استمرار الضحايا في المطالبة بحقوقهم التي تضمن لهم الكرامة والإنصاف بكافة الوسائل المشروعة والمتاحة".

http://howiyapress.com/%D9%85%D8%B9%D8%AA%D8%B5%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A/

المندوبية العامة للسجون: قطاع السجون يجب أن يبقى في منأى عن المزايدات السياسية الضيقة

أكدت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج أن الأخبار التي راجت مؤخرا حول وجود حالات تعذيب وسوء معاملة لفئة معينة من نزلاء المؤسسات السجنية، لسيت سوى ادعاءات كاذبة " ولا تعدو أن تكون مزايدات سياسية مرفوضة."

و قالت المندوبية في بلاغ لها أنها " تعمل على تطبيق المقتضيات التشريعية والتنظيمية المنظمة للمؤسسات السجنية على قدم المساواة بين كافة السجناء"، مشددة على أن ادعاء البعض وجود حالات تعذيب أو سوء معاملة ما هو " إلا مزايدة مجانية منهم تخدم أجندة لا تعكس غيرة حقيقية على مصالح نزلاء السجون ولا أي انشغال صادق بحقوقهم، بل تستغل الفئة المعنية من السجناء كبضاعة تتجر فيها سياسيا" بحسب ذات المصدر.

وأكدت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج أن قطاع السجون هو "قطاع دولة يحكمه إطار تشريعي وتنظيمي واضح، ويجب أن يبقى في منأى عن المزايدات والرهانات السياسية الضيقة التي تريد بعض الجهات أن تقحمه فيها"، **مضيفة أن المندوبية العامة في تفاعل مستمر مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان** " المؤسسة الوطنية المكلفة دستوريا بالدفاع عن حقوق الإنسان والنهوض بها، إذ تتلقى باستمرار شكاوى وطلبات خاصة تبث فيها في حينه بدون استثناء ولا تمييز".

http://www.aabbir.com/34798.html

http://www.barlamane.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%88%D9%86-%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%88%D9%86-%D9%8A/

قوات عمومية تعتدي على "ضحايا الرصاص" وحقيقي يدين عدم التجاوب مع مطالبهم المشروعة

تعرض صباح اليوم الإثنين "معتصم الكرامة" لهجوم جديد من طرف القوات العمومية والسلطات المحلية التي صادرت لافتات ضحايا سنوات الرصاص المعتصمين أمام المجلس الوطني منذ 21 يناير من السنة الماضية 2015 كما قامت بحجز ممتلكاتهم وأمتعتهم .

ويأتي هذا الهجوم في الوقت الذي يحضر فيه المجلس الوطني أشغال الدورة 29 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف.

وأدان الأستاذ محمد حقيقي المستشار الحقوقي للتنسيقية الوطنية هذا "الإعتداء الممنهج الذي ما فتئ يتعرض له الضحايا المعتصمين" ، كما أدان في بلاغ له تلقت صحيفة "صدى نيوز" نسخة منه "عدم تجاوب المجلس الوطني لحقوق الإنسان مع مطالبهم المشروعة".

واستهجن حقيقي **انقلاب مجلس حقوق الإنسان** على اتفاق 31 غشت القاضي بالتسوية عبر الحل المحلي، . وأكد في ذات البلاغ على استمرار الضحايا في المطالبة بحقوقهم التي تضمن لهم الكرامة والإنصاف بكافة الوسائل المشروعة والمتاحة.

http://sadanews.ma/news.php?extend.3865

لجنة تطالب بإطلاق الطلبة المعتقلين على خلفية قضية "عبد الرحيم الحسناوي"

21 آذار/مارس 2016 19:02

أعرب بلاغ صدر أخيرا عن اللجنة الوطنية للمطالبة باطلاق سراح الطلبة المعتقلين السياسيين بفاس ضحايا 24 ابريل 2014، والذي توصل به موقع إسلام مغربي، عن خيبة أمل اللجنة من أحكام المرحلة الاستئنافية، والتي تجاوزت في مجموعها 62 سنة سجنا نافذا، واعتبرتها "أحكاما قاسية وثقيلة ولاتتناسب وانتظارات الحركة الحقوقية وهيئة الدفاع".

وطالبت اللجنة باطلاق سراح جميع المعتقليين السياسيين بالمغرب، وأكدت تشبثها ببراءة المعتقليين السياسيين بفاس، مشيرة إلى أن هذه المحاكمة "جريمة سياسية مكتملة الأركان تنضاف إلى الجرائم التي اقترفتها الجماعات الاسلاموية بالمغرب" في حق "عمر بنجلون" و"أيت الجيد محمد بنعيسى" و"بومليل المعطي".

واعتبر البلاغ أن إجراء تنقيل المعتقليين السياسيين إلى سجون مختلفة هو "إجراء تعسفي ويعمق من معاناة أسر المعتقلين بإبعاد ذويهم من المعتقلين إلى سجون بعيدة عن مدن تواجد أسرهم، **كما طالب البلاغ وزير العدل والحريات ورئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان بفتح تحقيق عاجل** في الموضوع، وباحترام كافة حقوق الطلبة المعتقلين، التي يخولها لهم القانون باعتبارهم معتقلين سياسيين.

ودعا البلاغ إلى رفع ما سماه "العسكرة والحصار عن الجامعة المغربية"، اعتبارا لحرمتها وقداسة رسالتها، وطالب كل الجهات الوصية على القطاع باستحضار منطق الحكمة والتعقل في معالجة المطالب العادلة للطلبة واحترام حرية العمل النقابي داخل الجامعة المغربية.

وعقدت اللجنة الوطنية للمطالبة باطلاق سراح الطلبة المعتقلين السياسيين ضحايا 24 ابريل 2014 اجتماعا يوم أمس الأحد بمدينة فاس، وأفاد البلاغ الصادر عن الاجتماع، أن هذا الأخير تم من أجل "تقييم مجمل المحطات التي اشتغلت عليها اللجنة، ولتدارس الأحكام القاسية التي صدرت في المرحلة الاستئنافية وما تبعها من عملية التنقيل التعسفي للمعتقليين إلى سجون مختلفة".

يشار إلى أن هذه اللجنة تأسست على خلفية قضية "عبد الرحيم الحسناوي"، أحد طلاب منظمة التجديد الطلابي، والذي اتهم طلبة قاعديون بقتله نهاية شهر أبريل من سنة 2014، وأدين على إثرها كل من "عبد النبي شعول" ، و"مصطفى شعول"، و"عبد الوهاب الرمادي"، و"بلقاسم بن عز"، و"ياسين المسيح"، و"هشام بولفت"، بـ10 سنوات سجنا نافذة لكل واحد منهم ، فيما أدين "أسامة ازنطار"، و"زكرياء منهيش" بسنتين من السجن النافذ.

موقع اسلام مغربي

http://www.islammaghribi.com/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D8%AA%D9%81%D8%B1%D9%82%D8%A9/%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%AA%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8-%D8%A8%D8%A5%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%84%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%AA%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AE%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%AD%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B3%D9%86%D8%A7%D9%88%D9%8A.html

العماري يلتمس من الملك تقنين زراعة "الكيف" لاستعماله طبيا

نشرت بواسطة: هيئة التحرير 21 مارس 2016

رفع المشاركون في الندوة الدولية حول الكيف والمخدرات بطنجة يومي الجمعة 18 والسبت 19 مارس 2016، بمقر جهة طنجة- تطوان-الحسيمة ملتمسا للملك محمد السادس لدراسة إمكانية " تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للقيام بدراسة، على أساس تشاوري مع كافة الفاعلين المعنيين، لآفاق تحديد سياسة عمومية بديلة في مجال المخدرات من منظور التنمية المستدامة والتأهيل الاقتصادي والاجتماعي لمزارعي القنب الهندي الفقراء، وتقنين وضبط زراعة هذا المنتوج وتثمين استعمال القنب الهندي في المجالات الطبية والصناعية".

و"تكليف المجلس الوطني لحقوق الإنسان للقيام بدراسة، على أساس تشاوري مع كافة الفاعلين المعنيين، لآفاق تعديل المنظومة القانونية المتعلقة بالمخدرات من منظور حقوق الإنسان".

واستحضر " نداء طنجة" بدعوة من مجلس جهة طنجة- تطوان- الحسيمة، وبشراكة مع جمعية محاربة السيدا وكنفدرالية جمعيات صنهاجة الريف " تقارير اللجنة العالمية لمكافحة المخدرات، وخاصة تقريرها الصادر في يونيو 2011 تحت عنوان "الحرب على المخدرات" والتي خلصت إلى الفشل المتزايد للسياسات الزجرية والعقابية كأساس لاستراتيجية مكافحة المخدرات في تحقيق الأهداف الأساسية التي أعلنتها، كما أوصت بإعادة نظر شاملة في سياسات مكافحة المخدرات بما يضمن تقليص المخاطر بالنسبة للأشخاص والجماعات والأمن الوطني، والحد من الإجرام المتعلق بالمخدرات بتحسين شروط عيش الفئات الأكثر هشاشة، بما في ذلك مزارعي القنب الهندي، ووضع سياسات تكفل إخراجهم من الفقر. كما أوصى التقرير الحكومات بتجريب نماذج للضبط القانوني للمخدرات بما يؤدي إلى مكافحة و تقليص سطوة الجريمة المنظمة وحماية صحة وأمن الأشخاص، وهي توصيات تعتبر اللجنة أنها تنطبق على مجال القنب الهندي".

وأعلن المشاركون أنهم سيشاركون في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة، الخاصة بالمخدرات والجريمة، والمقرر انعقادها بنيويورك، بين 19 و 21 أبريل المقبل،للترافع قصد " إبراز فشل الحرب على المخدرات خلال الأربعة عقود الأخيرة".

داعين لـ"ضرورة وضع سياسات عمومية مندمجة، لإيجاد بدائل واقعية و تشاركية تروم تنمية الإنسان والمجال، وتضمن الولوج الفعلي لمزارعي القنب الهندي الموجودين في وضعية الفقر والهشاشة إلى حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المضمونة بمقتضى الدستور وبمقتضى الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب أو انضم إليها".

وأوصى " نداء طنجة" بـ"الالتزام بتوفير الدعم والحماية لمدمني المخدرات بدلا من سياسة العقاب والزجر المعمول بها حاليا من خلال وضع وتنفيذ بدائل للتجريم والملاحقة القضائية والعقوبات السالبة للحرية، وأن يتم على الخصوص استحضار تقرير لهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لسنة 2007 في هذا المجال وتقاريره الأخرى ذات الصلة وكذا المبادئ العامة لتناسبية العقوبات المكرسة في القانون الدولي لحقوق الإنسان".

وكذا " التزام أقوى ضد عقوبة الإعدام على الجرائم المتعلقة بالمخدرات، وذلك تمشيا مع المادة 3 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومع موقف مجلس حقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة؛

س) التوصية بإزالة العقوبات الجنائية المترتبة عن مجرد تعاطي المخدرات أو المترتبة عن زراعة الكيف و العمل على إيجاد بدائل قائمة على التنمية المستدامة".

كما جاء في توصيات المشاركين " تعديل الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.73.282 بتاريخ 28 ربيع الثاني 1394 (21 مايو 1974) المتعلق

بزجر الإدمان على المخدرات السامة ووقاية المدمنين على هذه المخدرات، وذلك من أجل نزع الطابع الجرمي عن استهلاك للمخدرات وتعويض العقوبات السالبة بتدابير علاجية قائمة على احترام حقوق وكرامة الأشخاص المتعاطين".

وفي إطار مراجعة القانون الجنائي دعوا كذلك لـ"تعديل الظهير الشريف ل 1974 المشار إليه أيضا من أجل عدم تجريم الزراعة النظامية و المراقبة للقنب الهندي كجزء من سيناريو تقنين وضبط الدولة لزراعته قصد الاستعمالات الطبية والصناعية".

و" تعديل المنظومة القانونية المتعلقة بمكافحة التمييز من أجل ترتيب الجزاءات القانونية على التمييز بسبب الوضع الصحي الحالي أو المستقبلي مما سيساهم في إزالة العوائق التي يصادفها الأشخاص المتعايشون مع مرض نقص المناعة المكتسب وباقي الفئات الهشة في الولوج إلى العلاج".

http://www.eljawab.com/9974.html

مندوبية السجون تنفي وجود حالات تعذيب داخل السجون المغربية

نشرت في مارس 21 2016 - 8:01م من طرف كوثر مزهر

وأكدت المندوبية العامة لإدارة السجون الأخبار التي تم الترويج لها بخصوص كون نزلاء بعض المؤسسات السجنية يتعرضون للتعذيب وسوء المعاملة، هي مجرد ادعاءات كاذبة ومزايدات سياسية.

واعتبرت المندوبية العامة لإدارة السجون في بلاغ لها أن ادعاء البعض بوجود حالات تعذيب وسوء المعاملة داخل المؤسسات السجنية، مجرد مزايدة مجانية منهم، لخدمة أجندة لا تعكس غيرة حقيقية على مصالح نزلاء السجون ولا أي انشغال صادق بحقوقهم بل تستغل الفئة المعنية من السجناء كبضاعة تتجر فيها سياسيا.

وأشار ذات البلاغ، أن المندوبية العامة لإدارة السجون **تتفاعل بشكل مستمر مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، إذ تتلقى باستمرار شكاوي وطلبات خاصة تبث فيها في حينه، وكذا طلبات زيارات لهؤلاء السجناء في مختلف السجون المغربية، فضلا عن تفاعل يومي مع منظمات المجتمع المدني.

ويأتي هذا البلاغ كرد على الاتهامات التي كالها نشطاء سلفيون و"الجمعية المغربية للإدماج والإصلاح"، المقربة من حزب الحركة الديمقراطية والاجتماعية، للمسؤول الأول عن سجون المملكة، محمد صالح التامك، بتعذيب السجناء السلفيين .

http://press24.ma/%D9%85%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%88%D9%86-%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A-%D9%88%D8%AC%D9%88%D8%AF-%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%B9%D8%B0%D9%8A%D8%A8-%D8%AF/

التامك ردا على إتهامات "تعذيب السلفيين" : إدعاءات كاذبة ومزايدات سياسية تخدم أجندة

21 مارس, 2016 - 12:42:00

خرج رئيس إدارة السجون وإعادة الإدماج بالمغرب، محمد صالح التامك، للرد على تصريحات رموز السلفية، التي حملته مسؤولية "تعذيب المعتقلين السلفيين" بالسجون، بعد تحميلها للحكومة.

وأكد المسؤول الأول على السجون المغربية، في بيان صادر عن ديوانه صباح يوم الاثنين 21 مارس الجاري، ان التصريحات الاعلامية الأخيرة "ادعاءات كاذبة ولا تعدو أن تكون مزايدات سياسية مرفوضة".

وقال إنها "مزايدة مجانية منهم تخدم أجندة لا تعكس غيرة حقيقية على مصالح نزلاء السجون ولا أي انشغال صادق بحقوقهم، بل تستغل الفئة المعنية من السجناء كبضاعة تتجر فيها سياسيا".

'الكتاني: اتهامات الشاذلي هدفها تشويه الحكومة.. وأفتاتي يصفها بـ "الجبن"

وأكد عمل المندوبية على ما قال عنه "تطبيق المقتضيات التشريعية والتنظيمية المنظمة للمؤسسات السجنية على قدم المساواة بين كافة السجناء".

وأشار إلى كون قطاع السجون هو "قطاع دولة يحكمه إطار تشريعي وتنظيمي واضح، ويجب أن يبقى في منأى عن المزايدات والرهانات السياسية الضيقة التي تريد بعض الجهات أن تقحمه فيها"، حسب المنسوب إليه.

وورد في بيان المسؤول :**في تفاعل مستمر مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، وتتلقى باستمرار شكاوى وطلبات خاصة تبث فيها في حينه، وكذا طلبات زيارات لهؤلاء السجناء في مختلف سجون المملكة".

http://www.lakome2.com/politique/droit-humain/12445.html

آخر ساعة

89/4

الرميد

أوراش لتعزيز حقوق الإنسان

أكد مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، خلال استقباله لسليل شيتي، الأمين العام لمنظمة العفو الدولية، أن حماية حقوق الإنسان والنهوض بها هو خيار استراتيجي للمغرب الذي أطلق أوراشا إصلاحية مهيكلة ترمي إلى تعزيز حقوق الإنسان والبناء الديمقراطي، مؤكدا انفتاح المملكة على كافة الهيئات والمنظمات الدولية واستعدادها الدائم للتعاون معها. من جهته، أكد الأمين العام للمنظمة على أن المملكة المغربية قطعت أشواطا هامة في مجال حقوق الإنسان، وأنها تعرف تقدما حقيقيا في هذا الشأن، كما أن المغرب اتخذ مبادرات وخطوات تستحق التقدير والدعم، مؤكدا على أن منظمته مقتنعة بأن التعذيب ليس سياسة ممنهجة للدولة، مشيدا بالعمل الهام الذي أنجز على مستوى هيئة الإنصاف والمصالحة واعتماد الدستور الجديد، ومواصلة الانخراط في المواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، ولا سيما الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب. وتندرج زيارة الأمين العام لمنظمة العفو الدولية التي تمت بدعوة من الحكومة والتي استمرت نهاية الأسبوع الماضي، في إطار متابعة لقاء لندن المنعقد في يناير 2016، والذي كان جمع بين وفد عن الحكومة المغربية برئاسة وزير العدل والحريات، ومسؤولين بالأمانة العامة لمنظمة العفو الدولية. وخلص اللقاء إلى أهمية مواصلة التفاعل الإيجابي والحوار البناء خدمة لقضايا حقوق الإنسان ودعما للإصلاحات الكبرى التي تعرفها المملكة، مع أهمية العمل على ضبط قواعد ومبادئ التعاون والتفاعل البناء، بما يراعي الإنصاف والموضوعية والحياد والشفافية وأخلاقيات العمل الحقوقي، واحترام قوانين ومؤسسات الدولة. ويذكر أن لسليل شيتي أستقبل في بداية زيارته من طرف عبد الإله بن كيران. كما أنه التقى، عبد العزيز العماري، وزير العلاقات مع البرلمان، ورؤساء المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، ومؤسسة وسيط المملكة، بالإضافة إلى عقده لقاءات مع مجموعة من البرلمانيين. ●

ضحايا الانتهاكات الجسيمة خلال سنوات الرصاص يدينون اعتداء السلطات على حقهم في الاحتجاج

في 21مارس2016

بلاغ

تعرض صباح اليوم ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان المعتصمون **امام المجلس الوطني لحقوق الانسان بالرباط** منذ 21/1/2015 لهجوم آخر من طرف السلطات الامنية وعمدوا إلى نزع اللافتة التي تعبر عن اعتصامهم ومطالبهم كما اخدوامتلكاتهم بالقوة في الوقت الذي يشارك المجلس في الدورة 29 لمجلس حقوق الانسان بجنيف . وإذ ندين هذا الإعتداء الممنهج على حق ضحايا سنوات الرصاص في الاحتجاج السلمي والمطالبة بحقوقهم .نستنكر الميز الواضح في التعامل مع ملفات الضحايا ومايتعرض له معتصم الكرامة من هجوم جديد من طرف القوات العمومية والسلطات المحلية التي تتدخل كل مرة لتفريق المعتصمين بالقوة والإكراه .دون أن تفكر في حق المعتصمين وكيفية عادلة لحل مشاكلهم المزمنة مع المجلس الوطني لحقوق الانسان. الذي يديره أناس همهم تبدير أموال الوطن في تلميع صورته في المنتديات بالكذب والاباطيل دون يعملوا خطوة واحدة في تنزيل مضمون الفصل 161 من الدستور، الذي ينص على تولي هذا المجلس دوره في حماية كرامة وحقوق المواطنين، كما ندين عدم تجاوب المجلس الوطني لحقوق الإنسان مع مطالبهم المشروعة ،و نستهجن انقلابه على اتفاق 31 غشت القاضي بالتسوية عبر الحل المحلي . ونؤكد على استمرار الضحايا في المطالبة بحقوقهم التي تضمن لهم الكرامة والإنصاف بكافة الوسائل المشروعة

والاستمرار في الاعتصام مرفوقا بكل الأشكال النضالية.الى ان نتوصل بكامل حقوقنا اسوة بمن عوضوا من ضحايا سنوات الرصاص .

الكشف عن مصير ضحايا الاختفاء القسري

حل كل الملفات العالقة

الاعتذار الرسمي

عدم التكرار

تحقيق مصالحة حقيقة لا تستثني أي متضرر

تنزيل كل توصيات هيئة الانصاف والمصالحة

التنسيقية الوطنية لضحايا الانتهاكات الجسيمة خلال سنوات الرصاص

http://siraje.net/%D8%B6%D8%AD%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B5%D8%A7%D8%B5-%D9%8A%D8%AF/4906.html

نداء طنجة الصادر عن الندوة الدولية حول الكيف والمخدرات

المختار العروسي – طنجة

نحن المشاركات والمشاركون في الندوة الدولية حول الكيف والمخدرات المنظمة بدعوة من مجلس جهة طنجة– تطوان– الحسيمة، وبشراكة مع جمعية محاربة السيدا وكنفدرالية جمعيات صنهاجة الريف للتنمية، وهي الندوة التي تميزت أيضا بالحضور والمشاركة الفاعلة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي **والمجلس الوطني لحقوق الإنسان وفاعلين** مدنيين وأكاديميين وخبراء وطنيين ودوليين ومنتخبين، والقطاعات الحكومية المعنية؛ يومي الجمعة 18 والسبت 19 مارس 2016، بمقر مجلس جهة طنجة– تطوان–الحسيمة. إذ نستحضر:

– العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولاسيما المادة 12 منه، كما تم التعليق عليها من طرف اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالتعليق العام رقم 14، – ديباجة الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 بنصها المعدل ببروتكول 1972 و لاسيما التزام الدول الأطراف بصحة الإنسانية ورفاهيتها، – خطة التنمية المستدامة لعام 2030، المعنونة "تحويل عالمنا" والمعتمدة بمقتضى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 1.70 بتاريخ 25 سبتمبر 2015 ؛ إذ نستحضر أيضا على وجه الخصوص:

– خلاصات دراسة المفوضية السامية لحقوق الإنسان حول تأثير سياسات المخدرات العالمية على التمتع بحقوق الإنسان، الصادرة بتاريخ 4 سبتمبر 2015 ((A/HRC/30/65، ولاسيما توصياتها وخلاصاتها المتعلقة بإزالة العوائق عن ولوج مستعملي المخدرات إلى الحق في الصحة، بما في ذلك نزع الطابع الجرمي عن الحيازة و الاستهلاك الشخصيين للمخدرات، والحق في محاكمة عادلة في سياق التدبير القضائي لقضايا المخدرات، والتفكير في حلول بديلة للمتابعة القضائية وللعقوبات السالبة للحرية.

– القرار 51/12 للجنة المخدرات للأمم المتحدة، حول تعزيز التعاون بين مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة وباقي هيئات الأمم المتحدة من أجل تعزيز حقوق الإنسان في إطار إعمال المراقبة الدولية لتطبيق الاتفاقيات الدولية لمكافحة المخدرات.

– خلاصات تقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، الصادر في 6 غشت 2010 ((A/65/255بما فيها التوصيات المتعلقة بتدابير الحد من الأضرار كما فصلها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وكذا بإزالة الصفة الجنائية أو إلغاء العقوبات عن حيازة المخدرات وتعاطيها، إضافة إلى إصلاح القوانين والسياسات التي قد تتضمن عوائق تحول دون تقديم الخدمات الصحية الأساسية لمتعاطي المخدرات، وكفالة امتثال سياسات مكافحة المخدرات لحقوق الإنسان، والنظر في إنشاء إطار تنظيمي للمخدرات في الأجل الطويل.

– تقارير اللجنة العالمية لمكافحة المخدرات، وخاصة تقريرها الصادر في يونيو 2011 تحت عنوان "الحرب على المخدرات" والتي خلصت إلى الفشل المتزايد للسياسات الزجرية والعقابية كأساس لاستراتيجية مكافحة المخدرات في تحقيق الأهداف الأساسية التي أعلنتها، كما أوصت بإعادة نظر شاملة في سياسات مكافحة المخدرات بما يضمن تقليص المخاطر بالنسبة للأشخاص والجماعات والأمن الوطني، والحد من الإجرام المتعلق بالمخدرات بتحسين شروط عيش الفئات الأكثر هشاشة، بما في ذلك مزارعي القنب الهندي، ووضع سياسات تكفل إخراجهم من الفقر.

كما أوصى التقرير الحكومات بتجريب نماذج للضبط القانوني للمخدرات بما يؤدي إلى مكافحة و تقليص سطوة الجريمة المنظمة وحماية صحة وأمن الأشخاص، وهي توصيات تعتبر اللجنة أنها تنطبق على مجال القنب الهندي. وإذ نستكمل استعداداتنا للمشاركة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة، الخاصة بالمخدرات والجريمة، والمقرر انعقادها بنيويورك، بين 19 و 21 أبريل المقبل، وإذ يندرج مسعانا في إطار مجتمعنا المدني في مجرى الحراك العالمي للترافع قصد إبراز فشل الحرب على المخدرات خلال الأربعة عقود الأخيرة؛ وإذ نؤكد، انطلاقا من تجربتنا الميدانية المحلية، ضرورة وضع سياسات عمومية مندمجة، تضمن للإيجاد بدائل واقعية و تشاركية تروم تنمية الإنسان والمجال، وتضمن الولوج الفعلي لمزارعي القنب الهندي الموجودين في وضعية الفقر والهشاشة إلى حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المضمونة بمقتضى الدستور وبمقتضى الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب أو انضم إليها؛ وإذ نعلن تشبثنا بإعمال بمبدأ عدم الإفلات من العقاب تجاه الجرائم المحلية والدولية ذات الصلة بالمخدرات، طبقا للالتزامات

الاتفاقية للمغرب وقوانينه الداخلية والتزاماته فيما يتعلق بالتعاون القضائي؛ وإذ نبدي وعينا العميق بالمخاطر الجدية التي تخلفها السياسات الدولية الحالية قي مجال مكافحة المخدرات من آثار تقوي من ارتباط المخدرات بالإرهاب وبانتهاكات حقوق الإنسان؛ وإذ نعتبر أن ما جاء في مسودة الوثيقة الختامية التي نشرت في 25 فبراير 2016، يكتفي بالتركيز على حظر تعاطي المخدرات اعتمادا على رؤية هادفة لعالم خال من المخدرات، ومن ثم لا تتلاءم مع ما تذهب إليه مختلف وكالات الأمم المتحدة التي أبرزت حدود هذا النهج، آثاره السلبية على الصحة العامة، وحقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الاتجاهات الحالية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، برنامج الأمم المتحدة المشترك حول السيدا، منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للمرأة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. لقد أثبتت هذه الوكالات، أن السياسات القمعية تجاه استهلاك المخدرات ومزارعي النبتات الأصلية بما فيها الكيف هي ذات تأثير سلبي. نوصي بما يلي: إلى المشاركين في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة، الخاصة بالمخدرات والجريمة، والمقرر انعقادها بنيويورك، بين 19 و 21 أبريل المقبل

1- اعتماد السياسات الدولية في مجال مكافحة المخدرات على الحق في التنمية المستدامة، الصحة العامة وحقوق الإنسان، بالنظر إلى الآثار الضارة والغير منتجة للسياسات المعتمدة على الزجر والتجريم وحدهما

2- أن يخلص التقرير النهائي لنتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية للأمم المتحدة الخاصة بالمخدرات، و الموجود حاليا قيد التفاوض، إلى توصيات تركز بشكل خاص على ما يلي:

أ) النهوض بالسياسات الوطنية الفعالة، من خلال الاستفادة من مجالات التعاون العالمي والجهوي وتقاسم التجارب الجيدة فيما يتعلق بالبدائل التنموية المرتبطة بزراعة الكيف

ب) الالتزام الواضح للعمل من أجل الحد من عدوى فيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد الوبائي لدى مستخدمي المخدرات، فضلا عن مجموعة من التدابير للجمع بين الوقاية والعلاج والرعاية، كما هو منصوص عليه من قبل برنامج الأمم المتحدة المشترك

ج) الالتزام بتوفير الدعم والحماية لمدمني المخدرات بدلا من سياسة العقاب والزجر المعمول بها حاليا من خلال وضع وتنفيذ بدائل للتجريم والملاحقة القضائية والعقوبات السالبة للحرية، وأن يتم على الخصوص استحضار تقرير لهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لسنة 2007 في هذا المجال وتقاريره الأخرى ذات الصلة وكذا المبادئ العامة لتناسبية العقوبات المكرسة في القانون الدولي لحقوق الإنسان.

د) التزام أقوى ضد عقوبة الإعدام على الجرائم المتعلقة بالمخدرات، وذلك تمشيا مع المادة 3 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومع موقف مجلس حقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة

س) التوصية بإزالة العقوبات الجنائية المترتبة عن مجرد تعاطي المخدرات أو المترتبة عن زراعة الكيف و العمل على إيجاد بدائل قائمة على التنمية المستدامة. توصيات وملتمسات ذات طابع وطني: يوصي المشاركات و المشاركون في الندوة الدولية باستمرار التفكير الجماعي بين مختلف المؤسسات المعنية في ما يلي:

1)- استثمار فرصة مراجعة القانون الجنائي من أجل – تعديل الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.73.282 بتاريخ 28 ربيع الثاني 1394 (21 مايو 1974) المتعلق بزجر الإدمان على المخدرات السامة ووقاية المدمنين على هذه المخدرات، وذلك من أجل نزع الطابع الجرمي عن استهلاك للمخدرات وتعويض العقوبات السالبة بتدابير علاجية قائمة على احترام حقوق وكرامة الأشخاص المتعاطين.

– تعديل الظهير الشريف ل 1974 المشار إليه أيضا من أجل عدم تجريم الزراعة النظامية و المراقبة للقنب الهندي كجزء من سيناريو تقنين وضبط الدولة لزراعته قصد الاستعمالات الطبية والصناعية.

2) تعميق التفكير الجماعي والتشاركي بشأن الحلول القانونية الملائمة التي يضمنها الدستور لوضعية مزارعي القنب الهندي المتابعين في إطار مقتضيات الظهير شريف ل 1974 الساري المفعول. 3) تعديل المنظومة القانونية المتعلقة بمكافحة التميز من أجل ترتيب الجزاءات القانونية على التمييز بسبب الوضع الصحي الحالي أو المستقبلي مما سيساهم في إزالة العوائق التي يصادفها الأشخاص المتعايشون مع مرض نقص المناعة المكتسب وباقي الفئات الهشة في الولوج إلى العلاج..

4) وضع سياسات عمومية مندمجة، وطنية وترابية بهدف التأهيل الاقتصادي والاجتماعي لمزارعي القنب الهندي الفقراء وعائلاتهم، وخروجهم من الفقر وضمان ولوجهم لحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

5) الارتكاز في جميع الحلول والسياسات المقترحة، بما فيها تلك المتعلقة بمكافحة المخدرات و تقليص المخاطر على مقاربة حقوق الإنسان والتنمية المستدامة، ومكافحة التمييز ومراعاة المساواة بين الجنسين كما يضمنها الدستور والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة أو انضمت إليها. هذا، ويتشرف المشاركون والمشاركات في الندوة الدولية برفع ملتمس إلى النظر السامي لجلالة الملك، قصد تفضله بدراسة إمكانية:

- تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للقيام بدراسة، على أساس تشاوري مع كافة الفاعلين المعنيين، لآفاق تحديد سياسة عمومية بديلة في مجال المخدرات من منظور التنمية المستدامة والتأهيل الاقتصادي والاجتماعي لمزارعي القنب الهندي الفقراء، وتقنين وضبط زراعة هذا المنتوج وتثمين استعمال القنب الهندي في المجالات الطبية والصناعية.
- تكليف المجلس الوطني لحقوق الإنسان للقيام بدراسة، على أساس تشاوري مع كافة الفاعلين المعنيين، لآفاق تعديل المنظومة القانونية المتعلقة بالمخدرات من منظور حقوق الإنسان.

http://laracheinfo.com/news4453.html

الاثنين، 21 مارس، 2016

القطب العمومي للإعلام "يرتكب" جريمة شنيعة في حق الشعب المغربي

نفذ الإعلام العمومي "جريمة شنيعة" ضد الشعب المغربي يوم الأحد 20 مارس، حين حرمه من حقه في المعلومة بمقتضى الفصل 27 من الدستور المغربي، بعد رفضه نشر أي خبر بخصوص مسيرة الأساتذة المتدربين المنظمة يوم الأحد المذكور في مدينة الدار البيضاء.

وكان آلاف الأساتذة قد نظموا مسيرة حاشدة بمدينة الدار البيضاء، لإسقاط المرسومين، والتي شارك فيها العديد من المواطنين والحقوقيين والنقابيين والسياسيين، في وقت ظلت فيه جيوش الامن بزيها العسكري والأمني تتابع تحركات المسيرة دون تدخل، رغم عدم توفرها على ترخيص من لدن السلطات، ما يجعل وزير الداخلية أمام حرج كبير، بالنظر للتبريرات التي كان قد تقدم بها أمام البرلمان حين قمعت السلطات مسيرة الأساتذة في أنزكان وغيرها بكونها مسيرات غير مرخصة.

المثير اليوم أن آلاف المغاربة خرجوا إلى شوارع المدن لإيصال أصواتهم ومع ذلك لم ينقل الإعلام العمومي الممول من ضرائب المواطنين ولو خبرا صغيرا عن هذه المسيرة، الأمر الذي جعل بعض النشطاء يتساءلون هل نحن إزاء اعلام عمومي أم مخزني؟

يُذكر أنها ليست المرة الأولى التي يتجاهل فيها الإعلام العمومي نقل وقائع كبيرة تهم حياة الشعب، فقد تغاضت القنوات التلفزية المغربية وغيرها من وسائل الإعلام التابعة للدولة عن تغطية العديد من الأخبار التي تهم الشعب، أبرزها ما جرى يوم 2 غشت من سنة 2013 حين تدخلت السلطات ضد المحتجين على العفو على البيدوفيل الإسباني وبعدها التدخلات ضد الحقوقيين أمام البرلمان وكل التدخلات التي تجريها السلطات ضد المحتجين حتى ولو قضت بوفاة أحدهم كما جرى في مدينة آسفي وبعدها في أسا الزاك، **حيث اعترف رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ادريس اليزمي بتورط السلطات في وفاة شابين** في المدينتين المذكورتين دون أن يترتب أي جزاء قضائي ضد الجناة لحد الساعة.

http://www.erspress.com/2016/03/blog-post_71.html

Le PAM supervise et appuie la Déclaration de Tanger sur la culture du cannabis

Ce weekend, à Tanger, la Région Tanger-Tétouan,-al Hoceima, présidée par le SG du PAM Ilyas el Omari, organisait un colloque international sur le cannabis et la drogue, **avec la participation du Conseil économique, social et environnemental, le Conseil national des droits de l'Homme et plusieurs personnalités** du monde médical et de la société civile. Une Déclaration a été rédigée à l'issue des travaux de ce colloque, faisant appel au roi Mohammed VI pour la saisine consultative du CNDH et du CESE.

En préambule de la Déclaration, plusieurs textes sont cités, en l'occurrence des résolutions des Nations Unies sur les droits humains et la nécessité de mise en conformité des mesures nécessaires contre l'usage des stupéfiants et le trafic de drogue, d'une part et, d'autre part, les inadaptations de la politique du tout-sécuritaire dans le domaine.

Ainsi, les 19, 20 et 21 avril, se tient l'UNGASS (United Nations General Assembly Special Session), qui sera l'opportunité pour les États membres de l'ONU et les représentants de la société civile d'ouvrir des voies de réflexion permettant l'expérimentation de politiques des drogues alternatives ou régulationnistes. A cet effet, une déclaration sera lue devant l'AG de l'ONU par le Marocain, Abdellatif Adbib, président de la fédération des associations du développement des Senhadja, présent au colloque de Tanger, au nom des cultivateurs dans lemonde.

Dans la Déclaration de Tanger, les participants appellent à :

1/ L'adoption de politiques publiques en vue du développement durable des régions concernées, du droit à la santé et du respect des droits humains ;

2/ Ce que les travaux de l'UNGASS adoptent les résolutions suivantes :

Elaboration de politiques nationales fondées sur la coopération internationale et les échanges d'expériences entre les différents Etats concernés par les cultures de chanvre, en vue de mettre en place des mesures alternatives ;

Adoption de mesures pour réduire l'exposition des consommateurs au Sida et à l'hépatite C, en plus des politiques de prévention, de santé et d'accompagnement pour ces consommateurs ;

Adoption de mesures privilégiant l'accompagnement et la prise en charge, en lieu et place de politiques répressives ;

Suppression des peines privatives de prison ou des peines capitales pour les consommateurs et les cultivateurs de chanvre et leur remplacement par des politiques alternatives inscrites dans le sens du développement durable.

Sur le plan national, la Déclaration de Tanger recommande de :

1/ Faire évoluer la politique pénale de condamnation systématique des personnes souffrant d'addictions aux stupéfiants, remplaçant les peines de prison en mesures d'accompagnement et de prise en charge :

2/ Supprimer le caractère pénal de la culture du chanvre et son remplacement par une politique publique régulationniste en vue de l'usage médical et industriel de cette culture ;

3/ Réflexion autour de la situation des cultivateurs, dans le sens de la constitution, afin d'éviter leur condamnation systématique ;

4/ Mise en place de politiques publiques pour la réhabilitation des populations vivant de la culture du chanvre, afin de leur assurer une intégration dans le tissu socio-économique national ;

A cet effet, les participants du colloque sollicitent le roi Mohammed VI de charger le CNDH et le CESE de procéder à une étude, avec l'ensemble des participants et des concernés, en vue d'élaborer un corpus de recommandations allant dans le sens des précédentes recommandations aux fins de mettre en place des politiques publiques de développement durable et de réhabilitation des populations marginalisées du Rif.

Nous rappelons que l'ensemble des participants au colloque, des personnalités aussi prestigieuses que Mohamed Tozy, Hakima Himmich (ALCS), Driss Guerraoui (CESE), ont loué le courage politique ayant fondé la tenue de ce colloque. et c'est le Secrétaire général du PAM Ilyas el Omari qui était à la manoeuvre, en dépit des risques politiques d'endosser une telle démarche.

http://www.panorapost.com/article.php?id=12351

Abouzaid El Idrissi: « réformez l'héritage, rendez justice aux femmes! »

Le prédicateur soutient que le système d'héritage actuel ne correspond désormais plus aux valeurs modernes de la société.

Le député PJD et prédicateur Abouzaid El Mokrie El Idrissi vient de faire une sortie pour le moins remarquable. D'après le site d'information Al Yaoum24, El Idrissi a appelé, lors d'une conférence qu'il a présidée en fin de semaine à Salé, à réformer tout le système de l'héritage.

Le prédicateur a ainsi déclaré que le système d'héritage actuel ne correspond désormais plus aux valeurs modernes de la société. Il défend les femmes qui, aujourd'hui, prennent en charge des familles et qui ont désormais les mêmes responsabilités financières et matérielles que les hommes. Et de souligner que le fait de conserver le système d'héritage actuel est une grande injustice envers elles.

Pour ce faire, le PJDiste a appelé à une reforme dudit système par l'Ijtihad des Oulémas afin de préserver le fondement islamique de la procédure. Il a également appelé à réinterpréter les textes religieux selon les nouvelles valeurs de la société actuelle.

Même si le débat sur la question de la réforme de l'héritage n'en est pas à son premier épisode, c'est la première fois qu'un conservatiste en parle publiquement. En 2015, le Conseil national des droits de l'homme a proposé d'amender le code de la famille afin d'accorder aux femmes les mêmes droits que les hommes dans la formation du mariage, dans sa dissolution et dans les relations avec les enfants. Quelques jours plus tard, Abdelilah Benkirane a critiqué les propos du président dudit Conseil. Le chef du gouvernement a même demandé à ce dernier de présenter des excuses au peuple marocain.

http://journaux.top/fr/social/37371/